

أضواء البيان

@ 210 { وَاللَّاهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ } بعد قوله { وَلَيَذَّتِلَايَ } دليل واضح في ذلك . .

وإذا حققت ذلك فمعنى { لَيَذَّتِلَايَ } أيَّ الحَزْزِ بِذَيْنِ { أي نعلم ذلك علماً } يظهر الحقيقة للناس ، فلا ينافي أنه كان عالماً به قبل ذلك دون خلقه . .
واختلف العلماء في قوله { أَذَّصَيَّ } فذهب بعضهم إلى أنه فعل ماضٍ و (أَذَّصَيَّ) مفعوله (وما) في قوله (لما لبثوا) مصدرية . وتقرير المعنى على هذا : لنعلم أن الحزبين ضبط أمداً للبثهم في الكهف . .

وممن اختار أن { أَذَّصَيَّ } فعل ماضٍ : الفارسي والزمخشري . وابن عطية وغيرهم . .
وذهب بعضهم إلى أن { أَذَّصَيَّ } صيغة تفضيل ، (وأمداً) تمييز . وممن اختاره الزجاج والتبريزي وغيرهما . وجوز الحوفي وأبو البقاء الوجهين . .
والذين قالوا : إن { أَذَّصَيَّ } فعل ماضٍ قالوا : لا يصح فيه أن يكون صيغة تفضيل . لأنها لا يصح بناؤها هي ولا صيغة فعل التعجب قياساً إلا من الثلاثي ، (وأحصى) رباعي فلا تصاغ منه صيغة التفضيل ولا التعجب قياساً . قالوا : وقولهم : ما أعطاه وما أولاه للمعروف ، وأعدى من الجرب ، وأفلس من ابن المذلق شاذ لا يقاس عليه ، فلا يجوز حمل القرآن عليه . .
 واحتج الزمخشري في الكشف أيضاً لأن { أَذَّصَيَّ } ليست صيغة تفضيل بأن { أَمَدًا } لا يخلو : إما أن ينتصب بأفعل فأفعل لا يعمل . وإما أن ينتصب ب { لَيَذَّتِلَايَ } فلا يسد عليه المعنى أن لا يكون سديداً على ذلك القول ، وقال : فإن زعمت نصبه بإضمار فعل يدل عليه { أَذَّصَيَّ } كما أضمر في قوله : * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * .
أي ضرب القوانس فقد أبعدت المتناول وهو قريب حيث أبيت أن يكون { أَذَّصَيَّ } فعلاً ، ثم رجعت مضطراً إلى تقديره وإضماره انتهى كلام الزمخشري . .

وأجيب من جهة المخالفين عن هذا كله قالوا : لا نسلم أن صيغة التفضيل لا تصاغ من غير الثلاثي ، ولا نسلم أيضاً لأنها لا تعمل . .

وحاصل تحرير المقام في ذلك أن في كون صيغة التفضيل تصاغ من (أفعل) كما